

المبحث الثالث :

في استقلال السنة بالتشريع .

معنى استقلال السنة بالتشريع : أنها تكون حجة يجب العمل بها ، إذا كانت من النوع الثالث : الذي ورد بما سكت الكتاب عنه ، ولم ينص عليه ولا على ما يخالفه . وقد علمت - مما نقلته عن الإمام الشافعي (رضي الله عنه) - : أن هذا النوع محل خلاف بين السلف . وقد خالف فيه الشاطبي أيضاً ؛ وقلده بعض من كتب في عصرنا (١) .

ونريد أن نبحث أولاً : أهذا الخلاف في صدور هذا النوع عن رسول الله ﷺ ؟ أم هو في كونه حجة بعد اتفاقهم على صدوره عنه ؟ أم في الأمرين جميعاً ، بمعنى : أنهم خالفوا في الصدور فقالوا بعدمه ، وخالفوا في الحجية على تقدير الصدور . ؟ .

(١) غير أنه ينبغي أن تعلم : أن كون الشاطبي يخالف في هذه المسألة مخالفة حقيقية ؛ هو ما يفيد ظاهراً تقريره لمذهبه ولأدلته في المسألة الثالثة من مباحث السنة : لكنه يؤخذ من كلامه في آخر المسألة الرابعة : أن الخلاف بيننا وبينه لفظي ، وبيننا وبين غيره حقيقي . وستبين ذلك في نهاية المبحث . ثم إنا سنعتمد - في تقرير أدلة الخصوم مطلقاً - على ما ذكره الشاطبي : حيث إننا لم نجد كتاباً ألف قبله تعرض لها ؛ والكتب التي ألفت بعده ناقلة عنه .

فنقول : الذي يفهم من مقالة الأستاذ الجليل عبد الوهاب خلاف - في مجلة القانون والاقتصاد (٢) - : أنهم في أول الأمر اتفقوا معنا على صدوره ، وخالفوا في حجته ؛ إلا أنهم لما أخطوا : بأنه ليس لهم سبيل إلى التفرقة بين أمرين : كل منهما وحي من عند الله بلغه المعصوم ، أحدهما : بيان ؛ والآخر : مستقل . - : أرادوا أن يصلحوا موقفهم أمام الناس ، ويضربوا ستاراً على مذهبهم يخفون به ما فيه : من الخطأ البين : فرجعوا عن اتفاقهم على صدور هذا النوع ، وقالوا : كل ما يصدر عنه ﷺ يكون على سبيل البيان ؛ وما يتوهم أنه مستقل : فهو في الحقيقة بيان لما في الكتاب . وحاولوا إثبات ذلك بتكلفات نذكرها فيما بعد .

ولكن الذي تفيده حكاية الشافعي لقول المخالفين - : أنهم خالفوا من أول الأمر في الصدور . حيث قال : «ومنها من قال : لم يسن سنة قط إلا ولها أصل في الكتاب .» . اهـ . وتفيده أيضاً عبارة الشاطبي في أول مسألة الثالثة من الجزء الرابع (٢) ؛ حيث يقول : «فلا تجد في السنة أمراً إلا والقرآن قد دل على معناه دلالة إجمالية أو تفصيلية» . اهـ .

نعم ، يحتمل أنهم أرادوا بقولهم : لم يسن سنة إلخ . (في عبارة الشافعي) : أنه ﷺ لم يشرع ولم يبلغ عن الله تعالى إلا ما له أصل في الكتاب ؛ فإذا صدر منه ما ليس له أصل فيه : فلا يكون سنة ولا تشريعاً ولا حجة ؛ فبعض ما يصدر منه : سنة وحجة ؛ وبعضه : ليس بسنة ولا حجة . ويمكن مثل هذا القول في كلام الشاطبي . وعلى هذا : يتفق ما في الرسالة والموافقات ، مع ما ذكره الأستاذ خلاف : من أنهم ذهبوا إليه أولاً . ولعل الأستاذ (حفظه الله) اطلع على تصريح منهم - بما ذكر - في كتاب لم أطلع عليه .

وعلى كل حال ، نقول لهؤلاء المخالفين : إذا صدر منه ﷺ ما ليس له أصل

(٢) س ٧ ع ٤ ص ٦٠١ .

(٣) ص ١٢ .

في الكتاب - ولو على سبيل الفرض - : فما هو مذهبكم في هذا الصادر : أيكون حجة أم لا ؟ .

الذي يؤخذ - من محاولتهم إثبات أن ليس لرسول الله إلا وظيفة البيان ، وأن القرآن قد نص على جميع الأحكام ؛ ومن محاولتهم رد ما صدر منه إلى الكتاب : بتكلفتهم التي لا ضرورة ولا حاجة إليها . - : أنه لا يكون حجة .

أما إذا كانوا يذهبون إلى الحجية على فرض الصدور ، ولكنهم يرون أنه اتفق أنه لم يصدر منه إلا ما هو بيان - : كان الخلاف في هذه المسألة عديم الفائدة ، وتكلفتهم - حتى على مذهبهم - لا حاجة إليها : لأنهم يوافقوننا على أن جميع ما يصح صدوره منه ﷺ : فهو حجة وإن كان من النوع الذي نتنازع في أنه بيان أو مستقل .

وعلى كل حال ، سنفرض أسوأ الفروض ، ونختاط للأمر ، ونبين الحق في المسائل الآتية :

الأولى : هل يجوز عقلاً وشرعاً استقلال السنة ، بالتشريع ؟ .

الثانية : هل تعبدنا الله بالسنة المستقلة ، وجعلها حجة العمل بها ؟ . وبعبارة أخرى : هل ثبت استقلال السنة بالتشريع ؟ .

الثالثة : هل صدرت السنة المستقلة عنه ﷺ ؟ .

ثم نذكر لك بعد ذلك شبه المخالفين ، والرد عليها .

١ - جواز استقلال السنة بالتشريع

الحق : جواز ذلك عقلاً وشرعاً ؛ للأمر :

أولها : أنه لو لم يجوز : لما وقع التعبد بالسنة المستقلة ؛ لكنه وقع . كما سيأتي بيانه بالنسبة لشريعتنا ، وسنة نبينا ﷺ . وقد وقع ذلك أيضاً في شريعة موسى وشريعة إبراهيم ، وذكره الله تعالى في كتابه .

أما وقوعه في شريعة موسى (عليه السلام) فقد علمته - فيما سبق (٤) - : حيث أمر فرعون بالإيمان به ، وبارسال بني إسرائيل معه ولما تنزل التوراة عليه . فلا يمكن إرجاع هذا الأمر إليها . وقد قامت الحجة على فرعون ، وصار عاصياً ربه - لما لم يطع موسى (عليه السلام) .

وأما وقوعه في شريعة إبراهيم (عليه السلام) : فإن الله تعالى قد كلفه بذبح ابنه إسماعيل ، بواسطة الوحي في المنام ؛ وهو في الوقت نفسه - تكليف لابنه بالامتثال له ؛ وقد أخذ كل منهما بالقيام بالواجب ، ووصفهما الله بالإحسان بسبب ذلك . وهذا النوع - من التكليف - لا يمكن التكلف في إدراجه في عمومات صحف إبراهيم : لأنه أراد به مجرد الاختبار والابتلاء في الواقع ؛ كما قال تعالى : ﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ۖ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ۚ إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴾ * إن هذا هو البلاء المبين * وفديناه بذبح عظيم ﴿ (٥) .

ولا فرق بين هذين الرسولين ، وبين رسولنا أشرف الرسل (صلوات الله عليهم أجمعين) : فإن لكل منهم كتاباً غير سنتهم (الوحي الغير المكتوب) .

وثانها : أنه لو لم يحز : لكان ذلك لمانع ؛ لكننا بحثنا في الأدلة الشرعية (التي ذكرها الخصوم) فلم نجد ما يشعر بالمنع ؛ وليس هناك مانع عملي أيضاً . - : فإنه لا شك أن الله تعالى : أن يأمر رسوله بتبليغ حكم لم ينزل في كتابه ؛ بل له : أن ينزل كل حكم ابتداء بغير لفظ ، ثم ينزل الكتاب بعده مؤكداً له أو مبيناً ، أو لا ينزل كتاباً أصلاً . وليس من شرط إرساله الرسول : إنزال الكتاب عليه ؛ ﴿ لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون ﴾ .

ولا شك أن النبي ﷺ معصوم - بدلالة المعجزة - نحن الخطأ في تبليغ أي حكم نزل : بوحي متلو أو غير متلو ؛ مستقل أو مبين أو مؤكد . بل هو معصوم عن

(٤) ص ٤٩٠ .

(٥) سورة الصافات (١٠٤ - ١٠٧) .

الخطأ في التبليغ إذا نزلت الشريعة جميعها بوحى غير متلو ؛ وتقوم على الناس الحجة بذلك ، ويلزمهم اتباعه . ولا شك أن السنة وحى ، فهي حق : فيجوز أن تكون مستقلة .

ولا شك أن وجود نوع ثان (وهو الكتاب) مع السنة مساو لها : في النزول من عند الله ، وفي الحجية . - لا يسلبها ما كانت صالحة له : من الاستقلال ؛ وإن كان هذا النوع ممتازاً عنها بأشياء لا تتوقف حجيتها على وجودها فيه ، ولا تستلزم أنه هو وحده الذي يستقل بالحجية .
فمن أين يجئ المانع من استقلال السنة بالتشريع ؟ .

* * *

وثالثها : أنه لو لم يجز استقلالها : لم يجز تأكيدها ولا تبينها لما في الكتاب . لأن التأكيد فرع الصلاحية للتأسيس ، وفي التبيين نوع لاستقلال في تفاصيل الحكم المبيّن . ولأن كل ما يفرض مانعاً من الاستقلال ، يكون مانعاً من البيان : فإن المانع إنما يمنع للخلل ؛ والخلل في أي واحد منهما يؤدي إلى جهل المكلف بما حكم الله به ، وإلى عدم القيام به على وجهه الصحيح .

* * *

٢ - حجية السنة المستقلة

أو

ثبوت استقلال السنة بالتشريع

السنة المستقلة : حجة تعبدنا الله بالأخذ بها ، والعمل بمقتضاها .

ويدل على ذلك أمور :

أولها : عموم عصمته ﷺ الثابتة بالمعجزة عن الخطأ في التبليغ لكل ما جاء به عن الله تعالى ومن ذلك ما وردت به السنة وسكت عنه الكتاب . فهو إذن : حق مطابق لما عند الله تعالى ولما حكم به ؛ وكل ما كان كذلك : فالعمل به واجب .

* * *

ثانيها : عموم آيات الكتاب الدالة على حجية السنة ؛ (وقد تقدم ذكرها) (٦) فهي تدل على حجيتها : سواء أكانت مؤكدة أم مبينة ، أم مستقلة . وقد كثرت هذه الآيات كثرة تفيد القطع : بعمومها للأنواع الثلاثة ، وبعدم احتمالها للتخصيص : بإخراج المستقلة .

بل إن قوله تعالى : ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسلياً﴾ . يفيد حجية خصوص المستقلة . وقد تقدم (٧) توجيه ذلك عن الشافعي ، مع سبب نزول الآية . فارجع إليه .

* * *

ثم إن الشاطبي قد أورد على نفسه هذه الآية وبعض الآيات العامة ، ووجه الاستدلال بها على حسب فهمه ؛ ثم اعترض عليها . ونحن نذكر لك ما كتبه بنصه : قال (٨) (رحمه الله) - بعد أن ذكر الآية الأولى - : «**وقال تعالى :** ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم ؛ فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر﴾ . والرد إلى الله هو : الرد إلى الكتاب ؛ والرد إلى الرسول هو : الرد إلى سنته بعد موته . **وقال :** ﴿وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأحذروا﴾ . وسائر ما قرن فيه طاعة الرسول بطاعة الله . فهو دال على أن طاعة الله : ما أمر به ونهى عنه في كتابه ؛ وطاعة الرسول : ما أمر به ونهى عنه مما جاء به : مما ليس في القرآن . إذ لو كان في القرآن : لكان من طاعة الله . **وقال :** ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة﴾ الآية . فقد اختص الرسول (عليه الصلاة والسلام) بشيء يطاع فيه ؛ وذلك : السنة التي لم تأت في القرآن . **وقال :** ﴿ومن يطع الرسول فقد أطاع الله﴾ . **وقال :** ﴿وما آتاكم

(٦) ص ٢٩٢ - ٣١٠ .

(٧) ص ٢٩٦ - ٢٩٧ .

(٨) ج ٤ ص ١٤ - ١٥ .

الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا . وأدلة القرآن تدل : على أن كل ما جاء به الرسول ، وكل ما أمر به ونهى - فهو : لا حق في الحكم بما جاء في القرآن ؛ فلا بد أن يكون زائداً عليه . » . اهـ .

ثم أجاب ، فقال (٩) «إنا إذا بنينا على أن السنة بيان للكتاب : فلا بد أن تكون بياناً لما في الكتاب احتمال له ولغيره ، فتبين السنة أحد الاحتمالين دون الآخر . فإذا عمل المكلف على وفق البيان : أطاع الله فيما أراد بكلامه ، وأطاع رسوله في مقتضى بيانه . ولو عمل على مخالفة البيان : عصى الله تعالى في عمله على مخالفة البيان ؛ - إذ صار عمله على خلاف ما أراد بكلامه . - وعصى رسوله في مقتضى بيانه . فلم يلزم من إفراد الطاعتين تبائن المطاع فيه بإطلاق ؛ وإذا لم يلزم ذلك : لم يكن في الآيات دليل على أن ما في السنة ليس في الكتاب ؛ بل قد يجتمعان في المعنى ، ويقع العصيانان والطاعتان من جهتين ؛ ولا محال فيه . ويبقى النظر في وجود ما حكم به رسول الله ﷺ في القرآن ، يأتي على أثر هذا بحول الله تعالى . وقوله في السؤال : «فلا بد أن يكون زائداً عليه» . مسلم ؛ ولكن هذا الزائد : هل هو زيادة الشرح على المشرح ؟ - إذ كان للشرح بيان ليس في المشرح . وإلا : لم يكن شرحاً . - أم هو زيادة معنى آخر لا يوجد في الكتاب ؟ . هذا هو محل النزاع » . اهـ .

ونقول له : أما قولك : «وطاعة الرسول ما أمر به ونهى عنه مما جاء به : مما ليس في القرآن .» . - : فهذا الحصر لا نترك عليه ؛ بل نقول : إن طاعة الرسول : أمثاله في جميع ما أمر به ، ونهى عنه : مبيناً كان أو مؤكداً أو مستقلاً . فالآية شاملة لهذه الأنواع كلها ؛ كل ما في الأمر : أن امثال المستقل - في بادئ الرأي - أظهر دخولاً في طاعة الرسول : حيث إنه يحقق الانفراد في ظاهر الأمر ؛ دون البيان - : لأنه عين المراد من المبين ، فامثاله امثال لذلك . - ودون المؤكد

(٩) ج ٤ ص ١٩ - ٢٠ .

كذلك . ولا يضرنا اشتراك الطاعيتين في بعض الأنواع : إذ المهم لنا شمول طاعة الرسول للمستقل من سنته . على أنك إذا تأملت وجدت : أن طاعة الرسول في جميع الأنواع ، مستلزمة لطاعته تعالى .

ونعني لك الحصر أيضاً في قولك : «وذلك السنة التي لم تأت في القرآن» .
وأما قولك : «فلا بد أن يكون زائداً عليه» . فإن أردت بالزيادة الاستقلال فقط : فلا نقول به نحن . وإن أردت ما يشمل الاستقلال والبيان : فهو حق .
وأما قولك : «إنا إذا بنينا على أن السنة بيان للكتاب» إلى قولك : «فلم يلزم من أفراد الطاعيتين تباين المطاع بإطلاق» . - فنقول لك فيه : ما مرادك بقولك : إن السنة بيان للكتاب ؟ :

فإن أردت به أن جميع السنة بيان له : فهذا ما نتنازع فيه ؛ ولا يمكنك بحال إثباته . وسنبطل شبهك ، وسائر تكلفاتك في إرجاع المستقل إلى المبين . فالواقع : أن بعض السنة بيان ، وبعضها مستقل ؛ كما سنبينه في المسألة الثالثة . وإذا كان الواقع كذلك : كانت الآية شاملة لكل منهما ؛ إلا إذا أخرج بعضه الدليل ؛ ولا دليل . وعلى هذا . لا يصح لك أن تبني ردك على خطأ مخالف للواقع .
وإن أردت به أن بعض السنة بيان له : فهذا مسلم ؛ ونعفيك أيضاً من محاولتك إدخال امتثال هذا النوع في طاعة الرسول . فإننا لم نقل بعدم شمولها له ؛ بل أنت الذي فعلت ذلك في تقريرك لدليلنا . فلتوجه الاعتراض إلى نفسك لا إلينا ، وحاول إقناع نفسك بما ذكرت .

وأما قولك : «وإذا لم يلزم ذلك لم يكن في الآيات دليل على أن ما في السنة ليس في الكتاب» . فنقول فيه : إن أردت بقولك : ما في السنة ؛ جميعها - فنحن لم نقل : إن الآيات تدل على أن جميعها ليس في الكتاب . بل نقول : إن بعضها مستقل ، وبعضها مبين ؛ والآيات شاملة للنوعين . وإنما أنت الذي قلت ذلك في التقرير الذي تبرعت به .

وإن أردت بما في السنة بعض ما في السنة : منعنا لك الشرطية ؛ إذ لا يلزم من

عدم لزوم تباين المطاع فيه بإطلاق ، لإفراد الطاعتين - خروج الطاعتين المتباينتين بإطلاق من الآية . وبعبارة أخرى : لا يلزم من إدخال امتثال السنة المبينة في طاعة الرسول ، خروج امتثال السنة المستقلة ؛ مع أنها الأصل في الدخول - على ما هو الظاهر - ومع وجودها في الواقع . فالآية لا زالت شاملة ، وإذا أردت أن تخرجها : فعليك بالدليل .

وإن كنت تريد أن تقول : إن هذه الآيات لا تدل على وجود النوع المستقل في الواقع . - : فهذا مسلم لك ؛ ولكننا إنما نستدل بها على حجيتها ولو على فرض وجوده . وأما هذا الوجود فسنثبتته في المسألة الثالثة بغير هذه الآيات ؛ وبثبته أيضاً قوله تعالى : ﴿ فلا وربك لا يؤمنون ﴾ الآية . وأما قوله : ويبقى النظر إلخ ؛ فهو يريد به إحالة الجواب عن هذه الآية بخصوصها ، إلى ما ذكره فيما بعد : من محاولة إدراج المستقل تحت المبين . وستعلم ما فيه .

وأما قولك : ولكن هذا الزائد إلخ ؛ ففيه : أنا لا نريد واحداً بخصوصه كما علمت ؛ بل يكفيننا الشمول للثنين كما تدل عليه الآيات . فإن زعمت القصر على الشرح : فعليك بالدليل ؛ ولا يصح أن يقال : إن شمول الدليل للمدعى محل النزاع . بل محل النزاع هو نفس المدعى .

هذا . واعلم : أن صاحب مفتاح السنة لما وجد الشاطبي غير موفق - : أراد أن يجيب بجواب آخر ؛ فبدأ به ، فقال (١٠) :

«إنه ليس فيما ذكر ما يدل على استقلال السنة بتشريع الأحكام ؛ وذلك : لأن القرآن نص على أن الرسول إنما يتبع ما يوحى إليه ؛ فهو لا يأمر ولا ينهى إلا بما أمر به الله أو نهى عنه . وباعتبار أن الأمر أو النهي يصدر منه بعبارة وبيانه - : صح أن تضاف الطاعة إليه ؛ يؤيد ذلك قوله تعالى : ﴿ من يطع الرسول فقد أطاع

الله . . اهـ .

ثم لخص جواب الشاطبي المتقدم - على ما فيه من خطأ - وذيله بقوله (١١) :
«والرد إلى الرسول هو الرد إلى سنته ؛ وما سنته إلا بيانه للقرآن» . اهـ .

ونقول له : أما قولك : وذلك لأن القرآن الخ ؛ فنحن نقول ونؤمن به ، لا نتردد في جملة واحدة منه والحمد لله . ولكن لا يثبت لك أن هذه الآيات لا دلالة فيها على الاستقلال ؛ إنما الذي يثبت أن تقول : إنه ﷺ لا يأمر ولا ينهى إلا بما أمر به الله أو نهى عنه في القرآن فقط ؛ مع إثبات هذا الحصر بالدليل . هنالك يتم لك الجواب ، ويستحق التقديم على جواب الشاطبي . ولكن أنى لك هذا الإثبات ؟ !
وأما قولك : وما سنته إلا بيانه للقرآن ؛ فهي دعواك التي أبطلناها لك بالأدلة ؛ فكيف تجعلها أساساً للجواب ؟ !

ثالثاً : عموم الأحاديث المثبتة لحجية السنة مؤكدة كانت أو مبينة أو مستقلة ؛
مثل : «عليكم بسنتي» . وقد ذكرناها لك فيما سبق (١٢) ؛ وهي - بتكاثرها - تفيدنا القطع بهذا العموم .

وقد ورد ما هو خاص بالسنة ؛ أو يكون - على أقل تقدير - دخولها فيه ، متبادراً في النظر ، وأولى من دخول غيرها .

فمن ذلك حديث : «لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته : يأتيه الأمر من أمري - مما أمرت به ، أو نهيت عنه . - فيقول : لا أدري ؛ ما وجدنا في كتاب الله : اتبعناه» (١٣) .

وحديث : «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه ؛ ألا يوشك رجل شبعان على

(١١) ص ١٠ .

(١٢) في الباب الثاني (ص ٣١٠ - ٣٢٤) .

(١٣) انظر ص ٣٢١ .

أريكمته يقول : عليكم بهذا القرآن ؛ فما وجدتم فيه من حلال : فأحلوه ؛ وما وجدتم فيه من حرام : فحرموه . وإن ما حرم رسول الله : كما حرم الله . ألا : لا يحل لكم الحمار الأهلي ولا كل ذي ناب من السباع ، ولا لقطة معاهد إلا أن يستغنى عنها صاحبها . ومن نزل بقوم : فعليهم أن يقرؤه ، وله أن يعقبهم بمثل قراه . » (١٤) . ولا يخفى أن تحريم الحمار الأهلي والمذكور معها ، ليس في القرآن : فهو خاص بما نحن فيه .

ولا يخفى أيضاً أن الظاهر من قوله : مثل الكتاب . ما كان مستقلاً عنه ؛ وإن سلمنا شموله لغيره أيضاً ، فلا ضير علينا : حيث إنه أثبت أن الجميع من عند الله .

والحديث الآخر يفيدنا : أن كل ما لا يوجد في كتاب الله - مما أمر به الرسول أو نهى عنه - : فتركه مذموم منهي عنه . وذلك يستلزم الحجية . والمتبادر من عدم الوجود : أن لا يكون مذكوراً في الكتاب لا إجمالاً ولا تفصيلاً . فإن حاول محاول إدخال السنة المبينة أيضاً فيما لم يوجد فيه - من حيث إن تفصيل الحكم غير موجود فيه - : فلا ضير فيه علينا .

أما إذا حاولوا قصر هذه الأحاديث على السنة المبينة - : فهي محاولة فاشلة خاطئة ، لا نصيب لها من النظر الصحيح . حيث لا دليل كما سبق في الآيات . وقد أجاب في (الموافقات) (١٥) عن هذه الأحاديث ، بمثل ما أجاب به عن الآيات . والرد عليه هنا : كالرد عليه فيما سبق ؛ فلا داعي للإطالة .

* * *

رابعها : إجماع الأمة على وجوب العمل بهذا النوع ، وحجيته .
وبيان ذلك : أن المسلمين قد أجمعوا على أحكام فرعية ، لا مستند لها إلا هذا

(١٤) انظر ص ٣١١ .

(١٥) ج ٤ ص ٢٠ .

النوع . وإجماعهم على الأخذ منه ، والاستناد إليه - يستلزم إجماعهم على حجيته .

حتى هؤلاء المخالفون في هذه المسألة ، يلزمون : بالقول بحجيته ، وبأنهم داخلون في في دائرة المجمعين على حجيته . فإننا إذا ذكرنا لهم مسألة فرعية - من هذه المسائل المجمع عليها - وسألناهم عن مذهبهم فيها - : فلا يمكنهم أن يكابروا ويخالفوا إجماع من تقدم ؛ وإنما يقولون بالحكم المجمع عليه فيها .

فإذا سألناهم عن مستند إجماع من تقدمهم : اضطروا إلى الاعتراف : بأنه حديث من النوع الذي نتكلم فيه . كل ما في الأمر : أنهم حينئذ يكابرون ، ويقولون : إنه لا يخرج عن كونه بياناً ، وليس بمستقل . وهذا منهم لا يضرنا : ما داموا يعترفون بحجيته ، وما دمنا سنبين أنه مستقل .

فن هذه الأحكام : كون الحجة - أم لا ، أو أم الأب - ترث ، وكونها تأخذ السدس . فهذا قد انعقد إجماع الأمة عليه (١٦) ، ومستنده : السنة المستقلة ؛ وليس بوجود في الكتاب .

فهذا أبو بكر (سيد الخلفاء الراشدين ، وإمام المجتهدين ؛ وأعرفهم بدلالات القرآن ومعانيه وكتلياته) يقرر على ملأ من الصحابة المجتهدين (الخبيرين بالقرآن الذي نزل بلسانهم ، وبين أظهرهم) - لما سأله أم الأم عن حكمها في الميراث - : أنه لا يجد لها في كتاب الله شيئاً ، ولا يعلم لها في سنة رسول الله شيئاً . ثم أخذ يسأل الناس عن حديث فيها ، فأخبره اثنان : فعمل به . وكل ذلك قد أقره عليه الصحابة - من حضر منهم الحادثة ، ومن سمع بها - : فكان إجماعاً منهم على عدم وجود حكمها في القرآن ، وعلى حجية هذا النوع الذي لم يوجد حكمه في القرآن .

(١٦) انظر نيل الأوطار (ج ٦ ص ٥١) والمغني (ج ٧ ص ٥٢) ولا عبرة بما روي عن ابن عباس : أنها بمنزلة الأم . فهي رواية شاذة كما قال ابن قدامة .

وهذا عمر : يفعل ما فعل أبو بكر لما سأله أم الأب ؛ وقد روي عن عمر حوادث كثيرة من هذا النوع .

أبعد هذا يكابر المكابرون في حجية هذا النوع ، أو في أنه موجود ؟ ! ألا يرشد قول أبي بكر هذا ، وإجماع الصحابة - وهم أخبر الناس بلغة القرآن ، ومعاني الأحكام ، وقواعد الدين الكلية - : إلى أن محاولة هؤلاء جعل هذا النوع من السنة المبينة ، جديرة بالإهمال وعدم استحقاق النظر فيها ؟

ومن هذه الأحكام : مشروعية الشفعة (١٧) ، والمساقاة (١٨) ؛ وتحريم الجمع بين المرأة وعمتها (١٩) ؛ وكذا تحريم الحجر الأهلية على ما ذكره ابن عبد البر : من أن الإجماع قد انعقد عليه بين المتأخرين (٢٠) . وغير ذلك كثير .

على أنه ليس من الضروري في بيان الإجماع على حجية هذا النوع - : أن نثبت إجماعهم على أحكام فرعية مستندة إليه ؛ بل يكفي : أنه لا يوجد إمام من أئمة المسلمين ، إلا وقد استدل على حكم ما - من الأحكام الفرعية - بحديث ما من هذا النوع . (كما يظهر للمتتبع لمذاهبهم وكتبهم وآثارهم) وهذا منهم يستلزم إجماعهم على العمل بهذا النوع ، وحجيته ؛ وإن اختلف شخص المعمول به .

٣ - صدور السنة المستقلة عنه صلى الله عليه وسلم

قد علمت : أن آية : ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ﴾ .

(١٧) انظر المغني (ج ٥ ص ٤٥٩) .

(١٨) انظر المغني (ج ٥ ص ٤٥٤) .

(١٩) انظر شرح عمدة الأحكام ، وما علق عليه (ج ٤ ص ٣٢) وطرح التثريب (ج ٧ ص ٣١ - ٣٢) ونيل الأوطار (ج ٦ ص ١٢٦) والمغني (ج ٧ ص ٤٧٨) . ولا عبرة بخلاف من خالف كما قال غير واحد من الأئمة .

(٢٠) انظر المغني (ج ١١ ص ٦٥) .

تدل على أن قضاءه ﷺ - في حادثة الزبير - لم يكن موجوداً في القرآن .
ولا أظنك يخالفك شك - بعد ما علمته من حادثة الجدة التي سألت أبا بكر
(رضي الله عنه) عن ميراثها - : أن الحديث الذي أخذ منه أبو بكر حكمها ، أفاد
حكماً لم ينص عليه الكتاب .

وقد ورد مثله عن عمر في الجدة أم الأب ؛ وحوادث عمر في ذلك كثيرة
مشهورة ؛ (وقد تقدم لك (٢١) شيء منها) ومن المعلوم : أنه (رضي الله عنه) كان
يناشد الناس ليخبروه عما يعلمون من السنة - عند عدم نص الكتاب على حكم
ما يعرض له من المسائل .

ولا أظنك - بعد أن تقرأ حديث : «إني أوتيت الكتاب ومثله معه» ؛ وبعد
أن تجد رسول الله ﷺ يعقب مباشرة - إنكاره على من يترك ما ليس في القرآن -
بذكره تحريم الحمر الأهلية ، وغير ذلك من الأحكام - لا أظنك بعد هذا إلا معتقداً
أن النبي ﷺ نفسه : يرى أن هذه الأحكام لم ينص عليها الكتاب : بحيث يمكن
للمجتهد أن يستنبطها منه . وإلا : لما ذكر قبلها ما ذكر .

نعم : قد ورد أنه لما سئل عن حكم الحمر الأهلية ، قال : «ما أنزل علي فيها إلا
هذه الآية الجامعة الفاذة : ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره﴾ * ومن يعمل مثقال
ذرة شراً يره﴾ .» .

ولكن : لا يقال لهذا : إنه نص يفيد حكم الحمر تفصيلاً ، ولا إجمالاً - لغير
النبي من المجتهدين ولو كان في أعلى رتبة الاجتهاد . ومن يستطيع أن يفهم ذلك
إلا من آتاه الله الحكم والنبوة ، وعلمه من لدنه علماً ؟ ! . وليس كلامنا فيه ؛ إنما
الكلام في المجتهد الذي يستفيد من نص الكتاب على حسب دلالة الألفاظ ، وما
وجد من القرائن المعروفة عند الناس . هل يستطيع مجتهد أن يفهم ذلك الحكم من
الآية ؟ وهل يعتبر الحكم موجوداً في الآية بالنسبة إليه ؟ : كلا . ونحن إنما نريد أن

(٢١) في الباب الثاني (ص ٢٤٩ - ٢٥٠) .

تقعد القواعد بالنسبة إلينا ؛ فإننا إذا لم نجد ما ورد في الحديث موجوداً في الكتاب على حسب عقولنا ، وجرينا على ما يقوله الخصم - : من أن ما لم يوجد في الكتاب ليس بحجة . - : تركنا العمل به : وقد يكون في الواقع موجوداً في الكتاب على حسب فهم النبي ﷺ . فانظر : كيف يؤدي مذهب الخصم إلى إهمال ما هو حجة ، وإلى العبث بالأحاديث على حسب العقول الضعيفة ! وكيف يؤدي إلى إيجاد سبيل للطنن في الحديث الصحيح ! .

ولكونه ﷺ يعلم أن الناس لا يمكنهم فهم ذلك - كما أمكنه هو - : أفادهم في الحديث الأول : أن ما لم يوجد في الكتاب بالنسبة إلى فهمهم وقوتهم ، إذا صدر عنه ما يفيد : وجب عليهم العمل به ؛ وأن ما ذكر - من الأحكام التي عقَّبها ذلك - : من هذا النوع .

على أنا نقول : لعل هذه الآية التي فهم منها ﷺ حكم الحمر ، نزلت بعد نطقه بالحديث المتقدم ؛ وكان لا يعلم الحكم قبلها من الكتاب ؛ بل من الوحي الغير المتلو .

هذا . وحسبنا : ما ذكرناه لك ؛ في إبطال دعوى الخصم : أنه لا شيء من السنة لم ينص الكتاب على حكمه . وحسبنا أيضاً صحيفة علي (كرم الله وجهه) - وقد تقدم (٢٢) ذكرها - وما يمكنك استقراؤه من كتب الفقه على أي مذهب من المذاهب . فإنك تجد في كثير من رؤوس الأبواب ، هذه العبارة : «الأصل في مشروعيته السنة والإجماع» . أو هذه العبارة : «الأصل في مشروعيته السنة» . أو ما يؤدي هذا المعنى . مثل المسح على الخفين (٢٣) ، وصلاة الكسوف

(٢٢) في الباب الثالث (ص ٤٤٤) .

(٢٣) انظر المحلى (ج ٢ ص ٨) والمغني (ج ١ ص ٢٨٢) وشرح الروض (ج ١ ص ٩٤) .

والخسوف (٢٤) ، وصلاة الاستسقاء (٢٥) ، والشفعة ، والقرض (٢٦) ، واللقطة (٢٧) ،
وحد شارب الخمر (٢٨) .

وإذا أردت بعض المزيد : فارجع إلى ما ذكرناه في النوع الثالث من المبحث
الثاني ، وما ذكرناه في بيان الإجماع المتقدم قريباً .
فإن قال قائل : إن بعض هذه الأحاديث مخصصة أو ناسخة أو مقيدة للكتاب ؛
فهي : مبينة ، لا مستقلة .

قلنا : قد بينا في المبحث الثاني (٢٩) - أثناء الرد على صاحب الفكر
السامي - أن لكل من المخصص والناسخ ناحيتين : ناحية بيان ، وناحية
استقلال . ونحن إنما نمثل بهما من حيث الناحية الثانية ؛ فارجع إن شئت إلى ما
كتبناه هناك ؛ ومثلهما في ذلك المقيد .

* * *

شبه المخالفين

قال الشاطبي (٣٠) (رحمه الله تعالى) :

«السنة راجعة في معناها إلى الكتاب : فهي تفصيل مجمله ، وبيان مشكله ،
وبسط (٣١) مختصره .»

-
- (٢٤) انظر المغني (ج ٢ ص ٢٧٣) وشرح الروض (ج ١ ص ٢٨٥) والمحلى (ج ٥ ص ٩٥) .
(٢٥) انظر المغني (ج ٢ ص ٢٨٢) وشرح الروض (ج ١ ص ٢٨٩) . والمحلى (ج ٥ ص ٩٤) .
(٢٦) انظر المغني (ج ٤ ص ٣٥٢) .
(٢٧) انظر شرح الروض (ج ٢ ص ٤٨٧) . وتبيين الحقائق (ج ٢ ص ٣٠٢) .
(٢٨) انظر شرح الروض (ج ٤ ص ١٥٨) . وتبيين الحقائق (ج ٣ ص ١٩٦) .
(٢٩) ص ٥٠٣ - ٥٠٤ .
(٣٠) ج ٤ ص ١٢ - ١٣ .

(٣١) قال الشيخ عبد الله دراز (عليه رحمة الله) : « كما في آية : (وعلى الثلاثة الذين خلفوا) [سورة
التوبة ١١٨] فقد بسط قصتها الحديث الذي أخرجه الحمزة ، وشرح ما حصل فيها : من النهي عن كلامهم ،
ثم النهي عن قربان نساغهم ؛ إلى آخر القصة » . اهـ .

«وذلك : لأنها بيان له ؛ وهو الذي دل عليه قوله تعالى : ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم﴾ فلا تجد في السنة أمراً إلا والقرآن قد دل على معناه دلالة إجمالية أو تفصيلية . وأيضاً : فكل ما دل على أن القرآن هو كلية الشريعة وينبوع لها ، فهو دليل على ذلك : لأن الله قال : ﴿وانك لعلی خلق عظیم﴾ . وفسرت عائشة ذلك : بأن خلقه القرآن ؛ واقتصرت في خلقه على ذلك . فدل على أن قوله وفعله وإقراره راجع إلى القرآن : لأن الخلق محصور في هذه الأشياء ، ولأن الله جعل القرآن تبياناً لكل شيء ؛ فيلزم من ذلك : أن تكون السنة حاصلة فيه في الجملة ؛ لأن الأمر والنهي أول ما في الكتاب . ومثله قوله : ﴿ما فرطنا في الكتاب من شيء﴾ . وقوله : ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ . وهو يريد : بإنزال القرآن . فالسنة إذن - في محصول الأمر - بيان لما فيه ؛ وذلك معنى كونها راجعة إليه . وأيضاً : فالاستقراء التام دل على ذلك حسماً يذكر بعد بحول الله . وقد تقدم - في أول كتاب الأدلة - : أن السنة راجعة إلى الكتاب ؛ وإلا وجب التوقف عن قبولها . وهو : أصل كاف في هذا المقام . اهـ .

* * *

الجواب

أما قوله : «وذلك لأنها بيان» ؛ فهو يقصد به : أن جميعها بيان فقط ، ولا شيء منها مستقل . كما يدل عليه قوله : «فلا تجد في السنة» الخ . ثم إن هذا عين دعواه ؛ كما اعترف به أخيراً حيث قال : «وذلك معنى كونها راجعة إليه» . فيكون هذا التعليل منه مصادرة ، فكان عليه : أن يستدل على الدعوى بالآية مباشرة .

* * *

وأما قوله تعالى : ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم﴾ . - : فلا دلالة فيه على حصر علة إنزال الذكر في التبيين . سلمنا أنه يدل على هذا الحصر - على حد قول من يقول : إن الاختصار في

مقام البيان يفيد الحصر . - وأن معنى الآية : وما أنزلنا إليك الذكر (الكتاب) إلا لتبين للناس ما نزل إليهم فيه من الأحكام .

لكنه لا ينتج مطلوبه : من أن وظيفة سنته ﷺ البيان لما في الكتاب فقط ؛ وأنه لا شيء منها مستقل . إذ كل ما فهم من هذا الحصر : أنه إنما أنزل الكتاب ليبينه ﷺ للناس ؛ لا ليهمل بيانه ، ويترك الناس جاهلين بما فيه من الأحكام . وهذا لا ينفي : أنه قد يستقل بسن أحكام لا نص عليها في الكتاب .

مثلاً : إذا أعطيت مدرساً كتابين وقلت له : لم أعطك الكتاب الأول ، إلا لتبينه لتلاميذك وتشرحه لهم . فهل معنى هذا القول : أنك لم تعطه الثاني إلا ليبين به الأول ؛ وأنه ليس في الثاني زيادة عما في الأول من القواعد ؛ وإنما الذي فيه مجرد بسط قواعد الأول وشرحها ؟ : كلا .

فما نحن فيه كذلك : أنزل الله تعالى على رسوله ﷺ وحيين : أحدهما متلو ، والآخر غير متلو . وقال له : لم أنزل عليك المتلو إلا لتبين للناس ما فيه من الأحكام . فهذا لا يقتضي : أن يكون غير المتلو بياناً للمتلو فقط ، وأنه ليس فيه ما لم ينص عليه الأول .

ولئن سلمنا أن الآية تفيد : أن غير المتلو للبيان . فليس فيها ما يدل على أنه بيان لحمل الكتاب فقط : فإن البيان في الآية ، معناه : إظهار الحكم للناس ، وتعريفهم به : سواء أكان ابتداء لم يسبق أن ذكر إجمالاً في كتاب ولا في سنة ؛ أم لم يكن كذلك . و «ما نزل إليهم» - في الآية - شامل للكتاب وغيره من أنواع الوحي ؛ والذكر : الكتاب فقط ؛ على الرأي المشهور . ومعنى الآية حينئذ : «وما أنزلنا إليك الكتاب المعجز للبشر ، إلا : ليكون دليلاً على صحة رسالتك ، مذكراً لهم بما يستحقونه : من العقاب على مخالفة أحكام الله ؛ ومن الثواب على امتثالها . فيمكنك حينئذ أن تظهر للناس جميع ما أنزل إليهم من أنواع الوحي استقلالاً أو بياناً ؛ ويكون إظهارك هذا حجة عليهم : حيث أثبتنا صحة رسالتك بهذا الذكر ، وبشرناهم وأذرناهم فيه .» . هذا إن أريد بالذكر الكتاب .

فإن أريد به العلم - كما قاله بعض المفسرين (٢٢) - : فالأمر ظاهر ؛ إذ لا يكون خاصاً بالكتاب . فالمعنى عليه : « وأنزلنا إليك جميع أنواع الوحي : لتبين ما فيها - من الأحكام - للناس ، وتظهرها لهم » .

والبيان قد ورد في القرآن بمعنى : مطلق الإظهار ؛ ووصف به الكتاب نفسه في كثير من الآيات . مثل قوله تعالى : ﴿ تلك آيات الكتاب المبين ﴾ (٢٣) . وقوله : ﴿ وأنزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء ﴾ .

فليس في الآية دلالة على ما ذهب إليه المستدل ؛ ولو فرض جدلاً أن في الآية احتمالاً آخر يفيد مذهبه ، ولم نهتد إليه - : فهاذا يفيد هذا الاحتمال سواء أكان راجحاً أم مرجوحاً : والمسألة قطعية لا ينفع فيها مثل ذلك . ٢٠ .

* * *

وأما قوله : « إن القرآن هو كلية الشريعة وينبوع لها » . فإن أراد بذلك : أنه ذكر فيه جميع القواعد الإسلامية الأصلية ، وذكر فيه جميع الأدلة التي يعتمد عليها المجتهدون في فهم الأحكام الفرعية : سواء أكانت هذه الأدلة مستقلة بإفادة حكم لم ينص عليه الكتاب ، أم مبنية لحكم أجمله . - : فنحن نقول ونؤمن به ، وهو أمر معلوم من الدين بالضرورة . ولكن ماذا في ذلك : أيستلزم دعواه ؟ : كلا . وكل ما دل على ذلك - : من قوله تعالى : ﴿ تبياناً لكل شيء ﴾ . وقوله : ﴿ ما فرطنا في الكتاب من شيء ﴾ . على تسليم أن ليس المراد به اللوح المحفوظ . - : فهو لا يدل على دعواه كذلك .

وإن أراد بذلك : أنه ذكر فيه كل حكم على سبيل الإجمال ونص عليه . - : فهذا لا نسلّمه ؛ إذ الواقع يكذبه . والآيات التي ذكرها يجب حملها على خلاف ذلك ؛ وإلا : كانت كاذبة .

(٢٢) انظر تفسير الألوسي (ج ١٤ ص ١٢٦) .

(٢٣) سورة القصص (٢) .

على أنا لو أخذنا بظاهرها ، وسلمنا صحة ذلك جدلاً - : لكنت دليلاً على أن القرآن كلية الشريعة ، بمعنى : أنه احتوى على كل حكم إجمالاً وتفصيلاً ، ونص على ذلك كله ؛ ولم يكن لسنة رسول الله ﷺ بيان ، ولا استقلال . أتقول أنت بذلك ؟ كلا . فما الذي تقوله في الخروج من هذا الإشكال ؟ ألتستسقل : إن القرآن احتوى على التفاصيل ، بمعنى : أنه بين بياناً شافياً أن السنة حجة فيها . ؟ فهذا الذي تقوله في التفاصيل ، هو : ما قلناه نحن في غيرها .
فإن قلت : إني أتخلص من ذلك ، بأن أقول : إن القرآن قد اشتمل على كليات هذه التفاصيل .

قلنا : سلمنا لك جدلاً أنه اشتمل على هذه الكليات ، وأن التفاصيل في الواقع مندرجة فيها .

ولكن : أيمكنك أنت وغيرك - ممن هو أعلى منك عقلاً وفهماً ، وإدراكاً لمعاني القرآن - : أن تسببطوا جميع هذه التفاصيل من تلك الكليات . ؟ إن قلت : نعم ؛ فأنت مكابر ، ولا يصح معك الكلام .

وإن قلت : لا ؛ قلنا لك : أفصح حينئذ أن يقال : إن القرآن تبيان لهذه التفاصيل : التي لا يمكن لمجتهد من هذه الأمة أن يدركها منه . مع أن كلمة : «تبيان» ؛ تدل على منتهى الإظهار والإيضاح . ؟ لا يصح ذلك : فدل على أن تأويلك هذا غير صحيح .

على أنا لو سلمنا لك أنه يمكنك ، أو يمكن غيرك إدراك هذه التفاصيل - : أفلا نجد أنفسنا جميعاً قائلين حينئذ : إن رسول الله ﷺ غير مبين أيضاً : كما هو غير مستقل . ؟ فإنا على هذا الفرض ، نفهم جميع الأحكام إجمالاً وتفصيلاً : فلا داعي لتأسيس الرسول بالبيان ، ولا بالاستقلال . ولكننا نقول بالاتفاق : إنه مبين ابتداءً ، ومؤسس لهذه التفاصيل ، لا مؤكد لها .

فإن قلت : إني أقول : إننا لا يمكننا إدراكها ؛ ولكن صح وصف القرآن بأنه تبيان لها بالنظر إلى الواقع ؛ وصح وصف رسول الله ﷺ بأنه مبين لها ابتداءً ومؤسس

لها بالنظر إلى عقولنا .

قلنا : فكَذَلِكَ نَحْنُ نَقُولُ : إن الأحكام التي استقلت بها السنة ، ولم يرد في القرآن نص عليها يمكننا أن ندركها منه - يوصف الرسول بأنه مؤسس لها ابتداء بالنظر إلى الظاهر ، وإن كانت في الواقع مندرجة تحت كليات القرآن .

ومحل النزاع هو : النص بحيث يمكن الفهم منه للمجتهدين ؛ لا الاندراج في الواقع ولو لم يمكن الفهم . إذ ما قيمة هذا الاندراج بالنسبة للمجتهد الذي يريد أن يستنبط .

وبالجملة : فأفعال الصلاة ، وميراث الجدة - لم ينص عليهما القرآن نصاً يمكن لعقولنا أن تفهمهما منه ؛ ووصف القرآن بأنه تبيان لهما ؛ وكل منهما أسسه النبي ﷺ في عقولنا ابتداء . كل ما في الأمر : أن هذا التأسيس بالنظر لأفعال الصلاة نسميه بياناً في الاصطلاح ؛ - : لأن حكم الصلاة منصوص عليه في القرآن مجملأ . - وبالنظر لميراث الجدة لا يسمى بياناً - : لأنه لم ينص عليه مطلقاً . - بل نسميه استقلالاً .

فإن جعلت قوله تعالى : ﴿تَبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ . مبطلاً لتأسيس ميراث الجدة من ناحية الإجمال - : وجب القول بأنه مبطل لتأسيس حكم أفعال الصلاة وتفصيلها ؛ ولا يصح أن يقال لفعله ﷺ إلا أنه مؤكد فقط ؛ بل لا يقال له : مؤكد ؛ أيضاً : إذ التأكيد فرع الصلاحية للتأسيس . ولم يقل أحد من المسلمين عامة بشيء من ذلك .

وأما قوله تعالى : ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ . فنعم الوصف ونعم الموصوف به ﷺ ، وكرم وعظم ؛ وهل من شك في ذلك ؟ .

وأما تفسير عائشة (رضي الله عنها) : فهو موقوف عليها ؛ فليس بحجة . سلمنا أنه حجة ، وسلمنا أنه يفيد الحصر ؛ ففهومه : أن خلقه وما يصدر عنه من الأفعال ، لا يخالف القرآن . هذا هو الذي يفيد الحصر ؛ وليس فيه تعرض

لما سكت عنه القرآن .

سلمنا أنه تعرض له ؛ لكنه تعرض له في المنطوق على وجه الإثبات ؛ لا في المفهوم على وجه النفي : كما يقصده الخصم . فإن ما يصدر عنه ، وسكت القرآن عن النص على حكمه - قد أمره الله تعالى بتبليغه واتباعه ، في القرآن نفسه . فقد قال تعالى : ﴿ يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ﴾ . وقال : ﴿ اتبع ما أوحى إليك من ربك ﴾ (٢٤) . وهذا عام يشمل المتلو وغيره : المؤكد والمبين والمستقل . فدل ذلك على أن خلقه الذي نشأ عنه المحافظة على تبليغ غير المتلو إذا كان مستقلاً ، وعلى اتباعه - : مطابق للقرآن وموافق له ؛ فهو داخل في منطوق الحصر .

* * *

وأما قوله تعالى : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ . فمعناه - كما قال البيضاوي وغيره - : أنه أكمل الدين بالنصر والإظهار على الأديان كلها ؛ أو : أكمله بالقرآن - كما يقول المستدل - : بواسطة التنصيص على قواعد العقائد ، والتوقيف على أصول الشرائع وقوانين الاجتهاد ؛ ومن ذلك : التوقيف على أن السنة بجميع أنواعها حجة ؛ ومنها : المستقل في التشريع .
وليس معنى الآية : أنه أكمله بالقرآن بواسطة النص على كل حكم جاء في السنة . إذ لو كان كذلك : لوجب أن يكون مشتملاً على التفاصيل ؛ لأن ذكر الأحكام مجملة لا يقال : إنه على وجه الكمال ؛ حيث إن الكمال لا يتحقق - كما يزعم الخصم - إلا من النص على الحكم .

وبالجملة : فالكلام ههنا كالكلام في قوله : ﴿ تبياناً لكل شيء ﴾ .

* * *

وأما قوله : « فالاستقراء التام دل على ذلك حسبما يذكر بعد » . فنقول فيه : إن استقراء النبي ﷺ وأبي بكر وسائر الصحابة ، وجميع الفقهاء في كتبهم - على

(٢٤) سورة الأنعام (١٠٦) .

اختلاف مذاهبهم - : قد دل على خلاف زعمه ، وعلى أن استقراءه غير تام ، وعلى أنه مخطئ في فهم حكم بعض جزئيات هذا الاستقراء .
وأما محاولته إرجاع ما ذهب هؤلاء : إلى أن القرآن لم ينص عليه . - : إلى البيان ، وإلى أن القرآن قد انص عليه . - : فهي محاولة فاشلة . وستعلم ذلك عن قريب إن شاء الله .

* * *

وأما قوله : «وقد تقدم في أول كتاب الأدلة» الح . - فقد نقلنا - في المبحث الأول (٣٥) - ما كتبه هناك ، وبيننا ما فيه . فارجع إليه إن شئت .

* * *

مأخذ المخالفين في بيان أن كل ما ورد في السنة مبين للكتاب

قبل أن نشرع في هذه المأخذ ، نذكرك بموضوع النزاع الذي دلت عليه عبارة الشافعي (رضي الله عنه) . فنقول : هو السنة التي تدل على حكم لم ينص عليه الكتاب . فضع هذا الموضوع أمام عينيك ، ثم تفهم المأخذ التي ذكرها الشاطبي ، واحكم .

قال الشاطبي (٣٦) رحمه الله تعالى :

«إن للناس في هذا المعنى (يعني أن جميع السنة بيان للكتاب) مأخذ» . وهي

سنة :

(٣٥) ص ٤٩٢ - ٤٩٨ .

(٣٦) ج ٤ ص ٢٤ .

المأخذ الأول

قال الشاطبي (٣٧) : «منها : ما هو عام جداً ؛ وكأنه جار مجرى أخذ الدليل من الكتاب على صحة العمل بالسنة ، ولزوم الاتباع لها . وهو في معنى أخذ الإجماع من معني قوله تعالى : ﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين﴾ الآية .» . إلى آخر ما قال : مما لاداعي لنقله .

ثم قال الشاطبي نفسه (٣٨) : وهذا المأخذ يشبه الاستدلال على أعمال السنة ، أو هو هو . ولكنه أدخل مُدخل المعاني التفصيلية التي يدل عليها الكتاب من السنة .

* * *

ونقول : أما قوله : «وهذا المأخذ يشبه الاستدلال» . فهو ممنوع ؛ بل هو نفس الاستدلال . فيجب الاختصار على قوله : «هو هو» .

وأما قوله : «ولكنه أدخل» إلخ ؛ فلا يفيد في موضوع النزاع شيئاً ؛ فإن النص الدال على حجية السنة ، لا يقال : إنه نص على الأحكام الفرعية التي ثبتت بالسنة . كما يقال : إن قوله تعالى : ﴿وأقيموا الصلاة﴾ ؛ نص على وجوبها .

ثم نقول له : إن هذا المأخذ يعكس الأمر ، فيكون القرآن هو المبين لما في السنة ؛ فإن القرآن دال على حجية السنة ؛ والمعقول : أن الدال هو الذي يبين ما اشتمل عليه المدلول وما ثبت به ؛ لا العكس .

وإن أبييت إلا أن المدلول هو المبين للدال - قلنا لك : قد ورد في السنة أيضاً ما يفيد وجوب العمل بالقرآن ؛ فيكون القرآن أيضاً مبيناً لما في السنة على ما ذكرت ، ولا يصح أن يكون مسقلاً . أفنقول بذلك ؟

* * *

المأخذ الثاني

قال الشاطبي (٣٩) رحمه الله تعالى :

(٣٧) ج ٤ ص ٢٤ .

(٣٨) ج ٤ ص ٢٥ .

«ومنها : الوجه المشهور عند العلماء ؛ كالأحاديث الآتية في بيان ما أجمل ذكره من الأحكام : إما بحسب كفايات العمل ، أو أسبابه ، أو شروطه أو موانعه ، أو لواحقه ، أو ما أشبه ذلك . كبيانها للصلوات على اختلافها في مواقيتها وركوعها وسجودها وسائر أحكامها ؛ وبيانها للزكاة في مقاديرها وأوقاتها ونُصُب الأموال المزكاة وتعيين ما يزكى مما لا يزكى ؛ وبيان أحكام الصوم وما فيه مما لم يقع النص عليه في الكتاب . وكذلك الطهارة الحديثة والحديثة ، والحج ، والذباح والصيد وما يؤكل مما لا يؤكل والأنكحة وما يتعلق بها : من الطلاق والرجعة والظهار واللعان ؛ والنيوع وأحكامها ، والجنايات من القصاص وغيره . كل ذلك بيان لما وقع مجملًا في القرآن ؛ وهو الذي يظهر دخوله تحت الآية الكريمة : ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ﴾ .»

«وقد روي عن عمران بن حصين أنه قال لرجل : إنك امرؤ أحمق ؛ أتجد في كتاب الله الظهر أربعاً لا يجهر فيها بالقراءة؟ - ثم عدد إليه الصلاة والزكاة ونحو هذا - ثم قال : أتجد هذا في كتاب الله مفسراً؟ إن كتاب الله أهم هذا ، وإن السنة تفسر ذلك . وقيل لمطرف بن عبد الله بن الشَّخِير : لا تحدثونا إلا بالقرآن . فقال له مطرف : والله ما نريد بالقرآن بدلاً ، ولكن نريد من هو أعلم بالقرآن منا . وروى الأوزاعي عن حسان بن عطية قال : كان الوحي ينزل على رسول الله ﷺ ويحضره جبريل بالسنة التي تفسر ذلك . قال الأوزاعي : الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب . قال ابن عبد البر : يريد أنها تقضي عليه وتبين المراد منه . وسئل أحمد بن حنبل عن الحديث الذي روي أن السنة قاضية على الكتاب ، فقال : ما أجسر على هذا أن أقوله ؛ ولكني أقول : إن السنة تفسر الكتاب وتبينه .»

«فهذا الوجه في التفصيل أقرب إلى المقصود ، وأشهر في استعمال العلماء في هذا المعنى» .

ونقول : إن أردت أن تبين لنا - بهذا المأخذ - أن بعض السنة بيان لما في الكتاب من الأحكام المجملة التي نص عليها : كوجوب الصلاة والزكاة . - : فهذا لا ننكره .

وإن أردت أن جميعها كذلك : فهذا أمر لم توضحه لنا ؛ وعلى ذلك يكون قولك : «كل ذلك بيان لما وقع مجملًا في القرآن» . - إذا أردت به جميع السنة - : ممنوعاً ، ولما تحاول إثباته لنا .

وقد تقدم لك - في المبحث الثاني (٤٠) - : أن لكل من المخصص والناسخ ناحية بيان للمراد من نص الكتاب ، وناحية استقلال بإفادة الحكم فيما عدا هذا المراد . ومثلهما في ذلك سائر الشروط والقيود . فتأمل ذلك وتدبره : يظهر لك ما في كلامه من الخلط والإيهام .

وأما قول عمران : «إن السنة تفسر ذلك» . فلا يفيد حصر السنة في المفسرة ؛ وإنما تعرض للتفسير : لأنه الموجود في مثاله الذي أراد أن يقنع به الخصم .

وأما قول مُطَرِّف : «ولكن نريد من هو أعلم بالقرآن منا» . فهو يفيد : أن القرآن قد يشتمل على حكم لم ينص عليه نصاً يستطيع المجتهدون أن يستنبطوه بحسب أوضاع اللغة ؛ فيستقل بالحكم بإفهامه لنا من حيث الإجمال والتفصيل : لعلمه بما في القرآن من أسرار لا يعلمها من البشر إلا هو : بتعليم الله تعالى إياه ، بواسطة جبريل أو الإلهام . وهذا يحقق ما ذهبنا إليه .

(٤٠) ج ٤ ص ٢٧ .

* * *

وأما عبارات الأئمة التي نقلها بعد ذلك - : فلا تفيد حصر السنة في البيان بحال ؛ وهذا ظاهر .

* * *

المأخذ الثالث

قال الشاطبي (٤١) رحمه الله تعالى :

«ومنها : النظر إلى ما دل عليه الكتاب في الجملة ، وأنه موجود في السنة على الكمال ، زيادة إلى ما فيها : من البيان والشرح . وذلك : أن القرآن الكريم أتى بالتعريف بمصالح الدارين جلباً لها ، والتعريف بمفاسدها دفعاً لها . وقد مر أن المصالح لا تعدو الثلاثة أقسام ، وهي : الضروريات ويلحق بها مكملاتها ؛ والحاجيات ويضاف إليها مكملاتها ؛ والتحسينيات ويلبها مكملاتها . ولا زائد على هذه الثلاثة المقررة في كتاب المقاصد . وإذا نظرنا إلى السنة : وجدناها لا تزيد على تقرير هذه الأمور ؛ فالكتاب أتى بها أصولاً يرجع إليها ، والسنة أتت بها تفريعاً على الكتاب ، وبياناً لما فيه منها . فلا تجدد في السنة إلا ما هو راجع إلى تلك الأقسام .

* * *

ونقول له : إن هذه المصالح والأمر العامة ، قد تأصلت في السنة كما تأصلت في الكتاب ، وتفصل بعضها في الكتاب كما تفصل بعضها في السنة . وكل منهما وحي من عند الله ، مساو للآخر في الحجية والمنزلة ؛ فليس لك أن تعين أحدهما للتأصيل ، والآخر للتفصيل . أفيجوز لك على هذا أن تقول : إن الكتاب لا يستقل بتشريع الحكم ، لأن هذه المصالح قد تأصلت في السنة وتفصلت في الكتاب ؟!

(٤١) ج ٤ ص ٢٧ .

ثم نقول : لو سلمنا أنها تأصلت في الكتاب فقط وتفصلت في السنة فقط - :
أفيمكننا أن نستقل بفهم الأحكام التي لم ينص عليها تفصيلاً ولا إجمالاً ، من هذه
الأُمور العامة ؟.

لو فرضنا أن الكتاب نص نصاً صريحاً على هذه المصالح العامة ، ولم ينص لا
هو ولا السنة على تفاصيلها - : أفيمكننا أن ندرك أن صوم رمضان واجب ،
وصوم يوم العيد حرام ؛ وأن السارق يحد بخلاف الناهب والمختلس ؛ وأن حد
السارق قطع اليد اليمنى في أول مرة ؛ وأن حد الزاني البكر جلد مائة وتغريب عام ،
وحد الثيب الرجم . إلى غير ذلك ؟.

ألم تر أن المعتزلة لما ذهبوا إلى قريب مما ذهبت إليه - وهو قاعدة الحسن والقبح
العقليين - اعترفوا صراحة : أن العقل قد لا يهتدي إلى بعض الأحكام ؟.
فإذا كانت هذه المصالح والأُمور العامة - على فرض أن الكتاب نص عليها
صراحة - لا يمكن للمجتهد أن يستقل بفهم الأحكام منها - : كانت لا تغنيك فتيلاً
في محل النزاع .

* * *

المأخذ الرابع

قال الشاطبي (٤٢) رحمه الله تعالى :

«ومنها : النظر إلى (مجال الاجتهاد) الحاصل بين الطرفين الواضحين - وهو
الذي تبين في كتاب الاجتهاد من هذا المجموع - و (مجال القياس) الدائر بين
الأصول والفروع ؛ وهو المبين في دليل القياس .
«ولنبداً بالأول ؛ وذلك : أنه يقع في الكتاب النص على طرفين مبينين فيه
أو في السنة - كما تقدم في المأخذ الثاني - وتبقى الواسطة على اجتهاد ، والتباين

(٤٢) ج ٤ ص ٣٢ .

لمجاذبة الطرفين إياها ؛ فربما كان وجه النظر فيها قريب المأخذ ، فيترك إلى أنظار المجتهدين حسبما تبين في كتاب الاجتهاد . وربما بعد على الناظر ، أو كان محل تعبد لا يجري على مسلك المناسبة : فيأتي من رسول الله ﷺ فيه البيان ، وأنه لاحق بأحد الطرفين أو أخذ من كل واحد منهما بوجه احتياطي أو غيره . وهذا هو المقصود هنا .

ثم قال (٤٣) : «وأما مجال القياس : فإنه يقع في الكتاب العزيز أصول تشير إلى ما كان من نحوها أن حكمه حكمها ، وتقرب إلى الفهم الحاصل من إطلاقها أن بعض المقيدات مثلها ؛ فيجتزئ بذلك الأصل عن تفريع الفروع : اعتماداً على بيان السنة فيه . وهذا النحو بناء على أن المقيس عليه - وإن كان خاصاً - في حكم العام معنى . - وقد مر في كتاب الأدلة بيان هذا المعنى - فإذا كان كذلك ووجدنا في الكتاب أصلاً ، وجاءت السنة بما في معناه ، أو ما يلحق به أو يشبهه أو يدانيه - : فهو المعنى ههنا . وسواء علينا أقلنا : إن النبي ﷺ قاله بالقياس أو بالوحي ؛ إلا أنه جار في أفهامنا تجري المقيس ، والأصل الكتاب شامل له بالمعنى المفسر في كتاب الأدلة .» .

* * *

ونقول : حسبنا في الرد عليك قولك : «وربما بعد على الناظر أو كان محل تعبد لا يجري على مسلك المناسبة ؛ فيأتي من رسول الله ﷺ فيه البيان» . - : حيث إنك اعترفت أن الوساطة بين الطرفين - المنصوص عليهما في الكتاب - قد يعجز المجتهد عن إدراك حكمها من الكتاب ؛ وأن رسول الله ﷺ يسنه ويشرعه لنا . غير أنك تسمى تشريعه حينئذ بياناً ؛ ونحن نسميه استقلالاً فقط : حيث إن الكتاب لم ينص عليه نصاً يمكن المجتهد أن يفهم الحكم منه على وجه التفصيل ، ولا على وجه الإجمال .

ومثل ذلك يقال في مجال القياس - : فقد يعجز المجتهد عن إدراك الحكم في الفرع على نحو ما قررته في مجال الاجتهاد .

ولا يهمننا أن يكون هذا الحكم - في الوساطة أو الفرع - قد سنه ﷺ بواسطة وحي أو اجتهاد قد وفقه الله إليه بما أوتي : من الحكمة والعلم المفقودين في غيره .

وإنما المهم : أنه شرع ما لم ينص عليه في الكتاب ؛ وكان تشريعه حجة : لأنه إما بوحى ، وإما باجتهاد معصوم فيه أو مقرر على حكمه . فاجتهاده - من حيث هو - ليس بحجة ؛ وإنما حجيته ناشئة عن عصمته فيه ، أو عن الإقرار على حكمه .

وأما إذا كان حكم الوساطة أو الفرع قريب المأخذ - : فإن كان قربه من ناحية أن الشارع قد نص على علة أحد الطرفين أو الأصل في الكتاب ، ووجدنا هذه العلة شاملة للوساطة أو الفرع - : فلو جرينا على أن النص على العلة نص على الحكم في جميع ما وجدت فيه ؛ كان الحكم في الفرع أو الوساطة منصوباً عليه في الكتاب ، وكانت السنة حينئذ من قبيل المؤكد . ولكن هذا لا يفيدك : لأن الشارع لم ينص على علة كل حكم في الكتاب ؛ بل ذلك نادر . أما إذا نص على العلة في السنة : كانت السنة مستقلة بإفادة الحكم في الوساطة أو الفرع .

وإن كان قربه من ناحية إمكان استنباط العلة من غير النص - : كالمناسبة . - : كان الحكم في الوساطة أو الفرع ثابتاً بالقياس . وكذا إذا جرينا - في الشق الأول - على أن النص على العلة ليس نصاً على الحكم .

وكانك تريد أن تقول - حينئذ - : إن القياس قد استقل بالحكم ؛ فلا استقلال للسنة . على ما يشعر به قولك : «سواء علينا أقلنا : إن النبي ﷺ قال له بالقياس أو بالوحي ؛ إلا أنه جار في أفهامنا مجرى القياس .» .

فنقول لك : إن تشريع الله تعالى بأي نوع من أنواع الوحي غير مقيد بما يجري في أفهامنا . ولو كان ما يجري في أفهامنا ظاهراً كل الظهور ؛ فله أن يخالفه ، وله أن يوافقه . والقياس دليل ضرورة : لا يعمل به إلا عند العجز عن معرفة حكم الله ، بواسطة أي نوع من أنواع الوحي . فهو بجانب السنة لا قيمة له سواء أوافقها أم

خالفها ؛ حتى السنة التي تكون عن اجتهاد وقياس : فإننا لم نحتج بها حينئذ إلا من حيث العصمة عن الخطأ في الاجتهاد ، أو تقريرُ الله له ﷺ على الحكم .
ثم نقول : إذا ساغ لك أن تثبت حكماً (لم ينص عليه الكتاب) بالقياس استقلالاً - : أفلا يسوغ لك أن تثبته بالسنة استقلالاً .

قد يكون لك شيء من الشبهة في جعلك السنة أدنى مرتبة من الكتاب ؛ أما أن تقول : إن السنة متأخرة عن القياس ، وإنها إذا وافقته يكون هو المؤسس للحكم والسنة هي المؤكدة ، وإن القياس يقوى على الاستقلال دونها . - : فهذا أمر ليس لك فيه أقل شبهة .

* * *

المأخذ الخامس

قال الشاطبي (٤٤) رحمه الله تعالى :

«ومنها النظر إلى ما يتألف من أدلة القرآن المتفرقة من معان مجتمعة : فإن الأدلة قد تأتي في معان مختلفة ولكن يشملها معنى واحد شبيه بالأمر في المصالح المرسلة والاستحسان ؛ فتأتي السنة بمقتضى ذلك المعنى الواحد : فيعلم أو يظن أن ذلك المعنى مأخوذ من مجموع تلك الأفراد ؛ بناء على صحة الدليل الدال على أن السنة إنما جاءت مبينة للكتاب . ومثال هذا الوجه : ما تقدم في أول كتاب الأدلة الشرعية ، في طلب معنى قوله (عليه الصلاة والسلام) : «لا ضرر ولا ضرار» من الكتاب . ويدخل فيه ما في معنى هذا الحديث من الأحاديث .»

* * *

ونقول : هذه المعاني الكلية (التي استنبط النبي ﷺ من جزئياتها الموجودة في الكتاب) : قليلة بالنسبة لسائر السنة ؛ وقد لا يمكن لغيره ﷺ أن يأخذها من

(٤٤) ج ٤ ص ٤٧ - ٤٨ .

جزئياتها ؛ وقد يكون علمها بطريق الوحي ، لا بالاستنباط من الجزئيات .
ثم إن المعقول : أن الجزئيات هي المبينة للكليات ؛ فالقرآن هو المبين لكليات
 السنة على هذا .
ولو سلمنا العكس : ففي القرآن كليات لها جزئيات في السنة ؛ فالقرآن مبين
 على ما تقول .

* * *

المأخذ السادس

قال الشاطبي^(٤٥) رحمه الله تعالى :

«ومنها : النظر إلى تفاصيل الأحاديث في تفاصيل القرآن ، وإن كان في السنة
 بيان زائد . ولكن صاحب هذا المأخذ يتطلب : أن يجد كل معنى في السنة مشأراً
 إليه - من حيث وضع اللغة ، لا من جهة أخرى - أو منصوصاً عليه في
 القرآن .»

* * *

ونقول : هذا هو المأخذ الذي لو تم : لكان مبطلاً لما ذهبنا إليه : من وجود
 سنة جاءت بما لم ينص عليه الكتاب نصاً يمكن للمجتهد أن يأخذه منه : بحسب
 أوضاع اللغة ، ومعانيها الحقيقية والمجازية . ولكنه لن يتم ؛ ومحاولة تطبيقه على
 جميع ما ورد في السنة : محاولة فاشلة .
 وقد اعترف الشاطبي نفسه بذلك ؛ حيث يقول^(٤٦) - تعليقاً على هذا
 المأخذ - :

«ولكن القرآن لا يفي بهذا المقصود على النص والإشارة العربية التي تستعملها
 العرب ، أو نحوها .»

(٤٥) ج ٤ ص ٤٨ - ٤٩ .

(٤٦) ج ٤ ص ٥٢ .

«وأول شاهد في هذا: الصلاة والحج والزكاة، والحيض والنفاس، واللقطة والقراض والمساقاة، والديات والقسمات وأشباه ذلك من أمور لا تحصى.»
 «فالملتزم لهذا لا يفي بما ادعاه؛ إلا أن يتكلف في ذلك مأخذ: لا يقبلها كلام العرب، ولا يوافق على مثلها السلف الصالح، ولا العلماء الراسخون في العلم.»
 «ولقد رام بعض الناس فتح هذا الباب الذي شرع في التنبيه عليه: فلم يوف به إلا على التكلف المذكور، والرجوع إلى المأخذ الأول في مواضع كثيرة: لم يتأت له فيها نص ولا إشارة إلى خصوصيات ما ورد في السنة. فكان ذلك نازلاً بقصده الذي قصد». اهـ.

* * *

بيان أن الخلاف لفظي مع فريق وحقيقي مع آخر

لعلك - بعد اطلاعك على هذه المأخذ، وما كتبنا عليها - تدرك: أن أصحاب المأخذ الخمسة الأولى، إنما يخالفوننا مخالفة لفظية؛ حيث يذهبون: إلى أن جميع ما في السنة مبينة بمعنى من المعاني التي علمتها من مأخذهم؛ ولا يقولون: إنها مبينة، بمعنى: أن القرآن قد نص على كل حكم جاءت به السنة ولو على سبيل الإجمال؛ وأنه ليس للسنة وظيفة إلا إيضاح أحكامه المجملة وشرحها.
 وعلى ذلك: فهم لا ينكرون وجود سنة مستقلة بالمعنى الذي أردناه؛ وهو: أن ترد بما لم ينص عليه الكتاب. وإنما نفوا الاستقلال بمعنى يتنافى مع ما أرادوه: من معاني البيان.

ونحن لو سلمنا لهم مأخذهم: لم يكن هذا التسليم منافياً لمذهبنا بحال. ألا ترى أن الشافعي الذي يقول: إن من السنة ما هو مستقل. - يقول في الوقت نفسه بالمأخذ الأول^(٤٧)؟

(٤٧) انظر ما حكي عنه في (ص ٣٩١).

غير أن الذي نأخذه على هؤلاء (ومنهم الشاطبي) هو : أنهم لم يبينوا مقصدهم من أول الأمر ؛ بل : عبروا عن مذهبهم بعبارات موهمة للخلاف الحقيقي معنا ، وأقاموا الأدلة ، وطعنوا في أدلتنا بدون موجب لذلك كله .
ولعلمهم لم يفهموا معنى الاستقلال والبيان عندنا ؛ ولكن هذا بعيد : فإن الشافعي - وأظنه أول من كتب في هذا الموضوع - قد بين موضوع النزاع بأوضح عبارة (٤٨) .

* * *

وأما أصحاب المأخذ السادس : فهم الذين يخالفون مخالفة حقيقية . - :
حيث أنكروا ورود السنة بما لم ينص عليه الكتاب ، وحاولوا رد جميع ما جاء به السنة إلى نصوص قرآنية .
وقد علمت أن الشاطبي لم يتابعهم على ذلك .

* * *

كلمتان للشافعي في هذه المسألة

وللشافعي (رضي الله عنه) كلمتان : رزيتان هادئتان ، قاطعتان لألسنة الخصوم على أي مذهب كانوا ؛ مستأصلتان جذور الشغب والنزاع على أي لون كان . - :

١ - قال (٤٩) (جزاه الله عن الإسلام والمسلمين ، أفضل ما جرى به المجاهدين المخلصين) - قبل أن يذكر المذاهب في النوع المستقل التي نقلناها فيما سبق (٥٠) - :
«وما سن رسول الله فيما ليس لله فيه حكم - : فبحكم الله سنه . وكذلك أخبرنا الله في قوله : ﴿وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم . صراط الله﴾ .»

(٤٨) انظر ص ٥٢٧ - ٥٢٨ .

(٤٩) في الرسالة (ص ٨٨ - ٨٩) .

(٥٠) ص ٥٠٥ .

«وقد سن رسول الله مع كتاب الله ، وسن فيما ليس فيه بعينه نص كتاب (٥١) .
«وكل ما سن : فقد ألزمتنا الله اتباعه ، وجعل في اتباعه طاعته ، وفي العُتُود
عن اتباعه معصيته التي لم يُعَذِر بها خلقاً ، ولم يجعل له من اتباع سنن رسول الله
تُخْرِجاً : لما وصفتُ ، وما قال رسول الله . أخبرنا سفيان عن سالم أبو النَّضَر (٥٢) مولى
عمر بن عُبيد الله : سمع عبيد الله بن أبي رافع يحدث عن أبيه أن رسول الله قال :
«لَا أُلْفِينَ أَحَدَكُمْ مُتَكِنًا عَلَى أَرِيكْتِهِ : يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي - : مما أمرت به ، أو
نهيت عنه . - : فيقول : لَا أَدْرِي ، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه .» (٥٣) . اهـ .

* * *

٢ - وقال (٥٤) (رضي الله عنه ، ونفعنا بعلمه) - بعد أن ذكر المذاهب في النوع
المستقل - :

«وأيُّ هذا كان : فقد بين الله أنه قَرَضَ فيه طاعة رسوله ، ولم يجعل لأحد من
خلقه عذراً بخلاف أمرٍ عَرَفَهُ من أمور رسول الله ، وأن قد جعل الله بالناس كلهم
الحاجة إليه في دينهم ، وأقام عليهم حجته بما دَلَّم عليه : من تبين رسول الله معاني
ما أراد الله بفرائضه في كتابه ؛ لِيَعْلَمَ مَنْ عَرَفَ منها ما وصفنا : أن سننه ﷺ إذا
كانت سنةً مبينة عن الله معنى ما أراد من مفروضه فيما فيه نص كتاب يتلونه ،

(٥١) قال الأستاذ أحمد شاكر (حفظه الله) : «مراد الشافعي (رضي الله عنه) : أن رسول الله
ﷺ سن في أشياء منصوص عليها في الكتاب - بياناً لها ، أو نحو ذلك - وأنه سن أيضاً أشياء
ليس فيها بعينها نص من الكتاب .» . اهـ .

(٥٢) انظر ما حققه الأستاذ أحمد شاكر : من صحة هذا التعبير .

(٥٣) انظر تخریج الأستاذ شاكر لهذا الحديث (ص ٩٠ - ٩١) لتتأكد من صحته ، وتعلم أن محاولة
صاحب مفتاح السنة (ص ١٠) تضعيف حديث المقدم بن معد يكرب (المذكور فيما سبق) لا تحدث
أدنى شبهة في صحته .

(٥٤) ص ١٠٤ - ١٠٥ .

وفيما ليس فيه نص كتاب أخرى (٥٥) - : فهي كذلك أين كانت ، لا يختلف حكم الله ثم حكم رسوله ، بل هو لازم بكل حال .
«وكذلك قال رسول الله في حديث أبي رافع : الذي كتبنا قبل هذا .» . اهـ .

* * *

وبعد : فهذا آخر ما فتح الله علي به ، ووفقني لكتابته ؛ في هذا الموضوع الجليل ، والبحث الخطير ، الذي أعترف فيه بالعجز والتقصير .
ولعلي أكون قد أصبت في بعض مسائله ، وشفيت الغليل في شيء من مباحثه .
فإن يكن ذلك حقاً : فبفضل الله وهدايته ، وحسن توفيقه وعنايته .
«اللهم ؛ فكما ألهمت يأنشائه ، وأعنت على إنهائه : فاجعله نافعاً في الدنيا ، وذخيرة صالحة في الآخرة ؛ واختم بالسعادة آجالنا ، وحقق بالزيادة آمالنا ؛

(٥٥) قال الشيخ شاكر : «كلمة أخرى صفة لموصوف محذوف ، هو : سنة» يعني أن السنة إذا كانت للبيان فيما ورد فيه قرآن ، وكانت سنة أخرى فيما ليس فيه نص من الكتاب : فهي كذلك على الحالين : طاعة الرسول فرض في النوعين ، لا يختلف حكم الله ثم حكم رسوله بل هو لازم بكل حال . ١ هـ .
ثم ذكر أن هذه الكلمة قد وردت في بعض النسخ المطبوعة بالحاء المهملة ، وأن هذا خطأ مخالف لأصل الربيع .

وأقول : لعل الصواب : «ففيما ليس فيه نص كتاب أخرى» بالحاء المهملة وتكون هذه الجملة جواب «إذا» . والمعنى صحيح ، بل هو المقصود للشافعي - فيما نظن - : لما لا يخفى . وتكون «الواو» في قوله : «وفيما» . محرفة عن «الفاء» . أو نقول : إن الشافعي استعمل الواو مكان الفاء ؛ وهو استعمال جائز قد ورد في كلامه في بعض المواضع الأخرى . كما اعترف به الشيخ شاكر . ولا مخالفة في الواقع بين النسخ المطبوعة وأصل الربيع لجواز أن يكون الربيع قد أخطأ في الكتابة . على أن الأستاذ قد اعترف بأن هذه الكلمة كتبت في الأصل بشكل يصعب قراءته إلا على من مارس مثل هذه الخطوط العتيقة ؛ ولك ما اعتمد عليه في التصحيح : أن قاعدة الخط واضحة في أنها لا تقرأ إلا «أخرى» . ولا يخفى أن هذا لا يصلح معيئاً لأحد الاحتمالين ولا مبطلاً للآخر .

على أنا لو سلمنا أن العبارة بالحاء صحيحة ؛ قلنا : إنها صفة لموصوف محذوف تقديره : حجة أخرى . لا : «سنة» كما قال . وجواب «إذا» أيضاً قوله : ففيما . والتقدير : فهي فيما ليس فيه نص كتاب حجة أخرى .

ويكون قوله : «فهي كذلك» الخ . - على كلا التقديرين توضيحاً للجواب وتأكيداً له . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وأقرن بالعافية غدونا وأصالنا ، واجعل إلى حصنك مصيرنا ومآلنا ؛ وتقبل بفضلك أعمالنا . إنك مجيب الدعوات ، ومفيض الخيرات .

والحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين ؛ وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين ، وإمام المرسلين ، المبعوث رحمة للعالمين ؛ وعلى آله وصحبه ، والمتمسكين بسنته أجمعين .

* * *